دراسة ميدانية لاستطلاع رأي المرأة الكويتية في مجال العمل خارج المنزل

د. عبد الوهاب محمد الظفيري

مقدمة الدراسة:

إذا كان موضوع أمن البلاد وإعادة الإعمار من الموضوعات التي شغلت أصحاب القرار في المجتمع الكويتي بعد الغزو العراقي الغاشم، فإن من الموضوعات التي فرضت نفسها أيضا وعلى نفس المنوال موضوع المرأة، إذ أصبح من غير الممكن ــ وإحقاقا للحق ـ أن نتكلم عن المقاومة الكويتية للإحتلال أو التنظيم لمواجهة العدو أو البطولات الخالدة في سجلات هذا الوطن أو التضحيات أو الشهداء دون ذكر المرأة، فإذا ما تناول الناس موضوع الغزو والأيام الموحشة بما تحمله من آهات وآلام كان لزاما عليهم أن يتطرقوا إلى أبطال هذه الروايات وأغلبهن من النساء، سواء من بقين على قيد الحياة أو من قدمن حياتهن دفاعا عن هذه الأرض وعن هذا المجتمع مع كل ما قدمه لهن هذا المجتمع من سلبيات وإيجابيات، لكن العزاء الوحيد لنا هو أن ننصفهن ونذكر لهن الجميل، كأخوات، وبنات، وأمهات، وزوجات، والحديث عن المرأة اليوم ومساهماتها في مجال العمل خارج المنزل، لم يعد من باب الرفاهية الاجتماعية، إنما هو من باب الالتزام والحاجة، إذ تشير السجلات الرسمية إلى أن البلاد فقدت حوالي المليون من الطاقات الأجنبية التي كانت بالكويت، في الوقت الذي تمثل المرأة أكثر من نصف المجتمع الكويتي ولا تزيد بحسب إحصائية ١٩٨٥، مساهمتها عن (٢ , ٧٪ من القوة العاملة). وتتركز معظم الوظائف في مجالات محددة مثل السكرتارية، والتمريض، والأعمال المكتبية، والتمركز حول دراسة الآداب والفنون، على الرغم من تفوقها علميا وأدبيا، ومن المعتقد كما تشير كثير من الدراسات أن المجتمع التقليدي غالبا ما يرسم حدودا وأدوارا لكل من الرجل والمرأة عن طبيعة

---

* جامعة الكويت ـ قسم الاجتماع ـ مستشار بالديوان الأميري، مكتب الشهيد 1993.
مدير مكتب التدريب الميداني والبحوث بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية 1991 مستمر
البحث مدعم من قبل جامعة الكويت تحت رقم (ADSO40) 1993.

الأعمال والوظائف التي يؤديها، أي أنه من المقبول أن تعمل المرأة موظفة أو مدرسة ولكن من غير المتوقع أن تكون المرأة سائقة سيارة أجرة أو تقوم بإصلاح عمود النور.. إلخ في الكويت مثلا. وهذا لا يعني أنها لا تستطيع أن تؤدي مثل هذه الأعمال، ولكن الواقع الاجتماعي والأسري يفرض على الفتاة أن تتجه إلى مجالات محددة، وليس ذلك بسبب ميل طبيعي أو فطري لهذه الأعمال، بقدر ما هو توجه يراه المجتمع. مناسبا للمرأة ولكن هذا أيضا لا يمنع أن ذلك أصبح توجها غريزياً للمرأة بقدر ما هو إفراز لهذا الواقع المجتمعي.

وتقترح دراسات أخرى أن تتاح للمرأة فرص عمل مقبولة توازن بين الحاجات والمتطلبات الجديدة للمجتمع من قوى عاملة وعادات المجتمع وتقاليده. هذا بالإضافة إلى ما يوفره عمل المرأة من فوائد نفسية واقتصادية وصحية كبيرة تعود على المرأة بصورة مباشرة وعلى الأسرة والمجتمع بصورة أخرى، مع مراعاة المشكلات المصاحبة لخروج المرأة للعمل خارج المنزل مثل تأثير خروجها على تربية الأبناء، وعلاقتها بباقي أفراد الأسرة بخاصة الزوج.

لعل من الجدير بالذكر هنا الإشارة إلى أن أمام المرأة الكويتية العاملة فرصا قد لاتتوافر لغيرها في المناطق المجاورة، إذا ما نظرنا إلى حرية التعليم وتشريع القوانين التي تضمن لها حقوقها في أثناء العمل وبعده مثل إجازة الوضع وقانون إجازة الأمومة، ونظام أوقات العمل، ونظام التقاعد المبكر، وإجازة مرافقة الزوج.

ونحن نرى أن الفرصة كبيرة جدا أمام اشتراك المرأة الكويتية في جميع مجالات العمل التي يحتاج إليها المجتمع لتغطية نقص العمالة الداخلية وعدم الاعتماد على العمالة الخارجية بصورة كبيرة، وهي عملية لها أبعادها الاقتصادية، والأمنية والأخلاقية أيضا.

كما أن تهيئة الجو النفسي أمام المرأة لتصبح عضوا مساهما في المجتمع دون الشعور بالدونية أو النقص، ومساواتها بأخيها الرجل، له دوره في رفع إنتاجها وتدعيم ولائها للوطن، ومن ذلك فتح الباب أمامها لشغل المناصب القيادية الكبيرة وحقها في الانتخاب والترشيح.

تساؤلات الدراسة:

تهدف الدراسة إلى طرح التساؤلات التالية:

١ ـ ما هي الدوافع الأساسية التي تشجع المرأة الكويتية على العمل خارج المنزل، وهل هي دوافع اقتصادية، واجتماعية، وشخصية مثل تحقيق الذات والطموحات الفردية، أم دوافع مشتركة... الخ؟

٢ ـ هل للغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت دور في زيادة الفرصة أمام المرأة الكويتية للمشاركة في العمل خارج المنزل، نتيجة للتغيرات في التركيبة السكانية بعد التحرير، واتباع المسؤولين منهجية الاعتماد على العمالة الوطنية لسد حاجة البلاد من الأيدي العاملة بدل الاعتماد على العمالة الوافدة كما هو الحال قبل الغزو؟

٣ ـ ما مدى تأثير العلاقات الاجتماعية القائمة في المجتمع الكويتي من عادات وتقاليد على تشجيع أو إحباط مساهمة المرأة الكويتية في العمل خارج المنزل؟

٤ ـ ما مدى تقبل المرأة الكويتية للعمل السياسي والديبلوماسي كمجال جديد في ساحة العمل بالنسبة للمرأة الكويتية؟

٥ ـ وأخيرا ما دور نظام الخدم المعمول به في الكويت وتأثيرة على تشجيع عمل المرأة خارج المنزل؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى استطلاع رأي المرأة الكويتية العاملة وغير العاملة حول موضوع العمل خارج المنزل بصورة عامة، والأعمال التي تراها مناسبة، ودور حادثة الغزو والتغيرات السكانية والفرص المتاحة للمرأة في ضوء هذه التغيرات، والوقوف على دور نظام الخدم المعمول به في تشجيع المرأة على الخروج للعمل خارج المنزل، وأخيرا التعرف على وجهة نظر المرأة الكويتية حول المشاركة السياسية وحق الترشيح والانتخاب.

الدراسات السابقة والإطار النظري:

تشير الدراسات الصادرة والمنشورة والتي تبحث في موضوع المرأة العاملة، إلى أن المشوار مازال بعيدا لتحقيق الأهداف المرجوة والآمال المعقودة على حسن استغلال طاقات المرأة كمواطنة لها حقوق وعليها واجبات يجب أن تؤديها، حيث اقتصر مجال مشاركتها غالبا على تربية الأبناء والعناية بالمنزل، ولا ضير في ذلك فهذه رسالة نبيلة نشهد بها ونقدرها لها، ولكن الواقع هو أن قدرات المرأة تفوق ذلك وأن لها من الإمكانات ما يجعلها عنصرا فعالا في المجتمع دون الإخلال بالدور الأساسي الذي يرتضيه الجميع. ولكن بعض المجتمعات التي توافق على خروج المرأة للعمل لا تسمح بأن يخرج دورها منه عن نطاق الأدوار التقليدية كالسكرتارية وتدريس البنات، والتخصص في أمراض النساء، والطب المساعد. وكان هذا نتيجة لانتشار

الكثير من الأفكار والقيم الاجتماعية البالية التي حرمت المرأة من فرص عمل كثيرة تساهم في رفع مستوى المجتمع وانعاشه اقتصاديا واجتماعيا، هذا بالرغم من توافر فرص التعليم، وعدد من البرامج النسائية، والقوانين التي تحمي حقوق المرأة العاملة وتدعم حياتها وتوفر لها فرص العمل، إلا أن هذه كلها سواء على المستوى الخليجي أو المستوى العربي لم تفلح في استقطاب ١٥٪ من مجموع القوى النسائية العاملة. ووفقا لما ورد عن لجنة تنسيق العمل النسائي في دول الخليج والجزيرة العربية فإن معدل مشاركة المرأة في أقطار الخليج العربي بصفة خاصة والوطن العربي بصفة عامة لا يكاد يصل إلى معدل ١٥٪ من إجمالي حجم القوى العاملة المشاركة في خطط التنمية القومية، كما أن هذه المعدلات لا تكاد تشارك في النشاطات الاقتصادية والسياسية بل تشارك النسبة الكبرى منها في الأعمال الإدارية والخدمية (١)، فمن إجمالي الإناث من السكان في الوطن العربي بصورة عامة والذي يبلغ (٧٠ مليون نسمة) نجد أن ٦ , ٤ مليون فقط من الإناث داخل قوة العمل أي بمعدل ٦ , ٦٪ وهو معدل منخفض جدا قياسا إلى معدل مساهمتهن في الدول النامية والذي بلغ ٦ , ٢٥٪.

ومع ضعف نسبة مشاركة المرأة في مجال العمل خارج المنزل إلا أن هناك وجود ظاهرة أخرى وهي ترك المرأة للعمل نتيجة للإلتزامات العائلية كالزواج وتربية الأطفال أو نتيجة للضغوط الاجتماعية الأخرى، جاء في المادة التاسعة عشرة من اتفاقية العمل العربية رقم (٥) لسنة ١٩٧٦ بشأن المرأة العاملة، أنه حفاظا على حقوق المرأة العاملة في الإنخفاض بمكافأة نهاية الخدمة ـ تمنح المرأة التعويض عن الخدمة الطويلة كما يسمى في بعض الدول أو المعاش (الراتب التقاعدي) أو أية استحقاقات أخرى وذلك في الحالات التالية:

١ ـ استقالتها بسبب الزواج.

٢ ـ أو بسبب الإنجاب.

نظرا لكثرة تركهن العمل واستقالاتهن وضياع حقوقهن مجبرات على ذلك (٣).

وإذا كانت جميع مجتمعات الدول النامية تنادي بأهمية مساهمة المرأة في دفع عجلة العمل، فإن المجتمع الكويتي له طابعه الخاص من هذه الحاجة، إذ أن حجم المجتمع الكويتي لم يتجاوز أو يصل إلى المليون نسمة بحسب آخر الإحصائيات (التقديرات الاحصائية ١٩٩٠. ٥٨٦ , ٨٢٦) نسمة أكثر من نصفهم من النساء باستخدام معدلات النمو بين تعدادي ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ (٤). وتأتي هذه الحاجة في أن المجتمع الكويتي يعتمد وبصورة كبيرة على العمالة الوافدة والتي يصل حجمها إلى قرابة مليون ونصف نسمة حسب تقدير الإحصاء السابق (٠١٤ , ١٣١٦) موزعين

على جميع الوظائف دون استثناء سواء العمالية أو الإدارية أو التقنية العلمية، وفي كل القطاعات سواء كانت أهلية أم حكومية. كما أن وجود هذا الحجم من العمالة الخارجية لا يمر دون مضاعفات جانبية يدفع ثمنها المجتمع الكويتي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وأمنيا وثقافيا، وإذا كانت ظاهرة أقلية الشعب الأصلي في وطنه ظاهرة شبه نادرة، فإن اعتماده العمالة الخارجية في إدارة شؤونه أكثر ندرة في عالم اليوم الذي تربطه بالمجتمع الكويتي أواصر اقتصادية ولوائح تجارية وقوانين وأطر مصلحية. وإذا ما أضفنا إلى ذلك كله الآثار الناجمة عن الغزو العراقي الغاشم للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ والذي دفع بالسواد الأعظم من هذه العمالة الوافدة إلى هجرة البلاد، راغبة أو مجبرة فإن ذلك دليل قوي على مهمة التوجه نحو عدم الاعتماد على هذه العمالة لسبب أو آخر. وبالرغم من عدم توافر الإحصائيات الدقيقة لذلك، إلا أنه من شبه المؤكد أن حوالي ثلاثة أرباع المليون من هذه العمالة تركت البلاد، ولم تجد الحكومة والمؤسسات الأهلية بدا من تبني فكرة تكويت الوظائف وعقدت العزم على تدريب الكوادر الكويتية لإحلالها مكان الأجنبية وهذا الوضع قد ينطبق على الكثير من الوظائف المتدنية المستوى اجتماعيا كالخدم والعمال والمهن والحرف اليدوية البسيطة، وكذلك بعض الكوادر العالية كالخبراء والمهندسين والمتخصصين والمديرين.

وفي ظل ظروف كهذه لا يجد المجتمع الكويتي ممثلا بأصحاب القرار فيه بدا من إشراك المرأة الكويتية التي تمثل أكثر بقليل من نصف المجتمع وإعطائها جانبا من هذه التبعة الثقيلة.

ولو استعرضنا دور المرأة الكويتية في مجال العمل منذ عهدها حتى يومنا هذا، لوجدنا أنها أوفر حظا من أخواتها في بعض دول مجلس التعاون الخليجي ـ إذ كان للتعليم دور هام في توعية المجتمع إلى أهمية مشاركة المرأة، كما كان لطبيعة الأعمال التي اعتمد عليها الرجال في السابق دور في ذلك أيضا ـ وهي الغوص على اللؤلؤ والتجارة الخارجية، بعيدا عن الأسرة وترك المسؤولية على عاتق النساء لإدارة المنزل والعمل لعدة شهور. حيث عملن بعض الصناعات اليدوية وفي خدمة منازل التجار، وغزل الصوف وصناعة السجاجيد، وحلب الأغنام. وفي المدينة كانت هناك شواهد على أنواع من التجارة البسيطة مثل تجارة البسطة (السجاد الخفيف) أو البيع في سوق واجف والذي يسمى الآن سوق الحريم فتقوم النساء ببيع الملابس وأغطية الرأس والأثواب التقليدية الكويتية المطرزة وغالبا ما تكون تلك الملابس من إعداد النساء أنفسهن.

والمجتمع في الكويت شأنه شأن أي مجتمع خليجي تقليدي آخر فهناك بعض الأمور من شؤون المنزل تخص المرأة ولا يشارك بها الرجل والعكس صحيح، وهي لاتزال قائمة إلى يومنا

هذا أي أن هناك شبه اتفاق جمعي على طبيعة هذه الأدوار (٥).

وتشير دراسة الزبن إلى أن هذه الأدوار وحتى مع تطور الحياة في المجتمع الكويتي وتبدل طبيعة الأعمال، فإن الأعمال التي تقوم بها النساء تعتمد على الرقة والرتابة والأناقة والعفة، كما أن المجهود العضلي فيها قليل، وغالبا ما تكون بعيدة عن مخالطة الرجال إذا أمكن ذلك. ومن المؤكد أن نظرة المجتمع الكويتي إلى المرأة لم تكن في يوم من الأيام مشوبة بعدم التقدير والإحترام أو نقص في القدر، سواء بين العائلات المحتاجة او العائلات المستورة ماديا والتي كانت تؤدي بعض الأعمال دون أن يضطرها ذلك إلى ترك المنزل. وقد يتفاخرن بمن تقدم أحسن الإنتاج وأجوده، وهذا دليل على أن نظرة المرأة إلى عملها تعتبر نظرة رضا لأنها تعتبر التسلية الوحيدة لقضاء وقت الفراغ، إضافة إلي أنها تدر دخلا محترما يشبع حاجاتها الكمالية لأن الزوج مكلف بالإنفاق على البيت وكذلك رعاية الزوجة وأبنائها وكسوتهم.

وفي العصر الحديث ومع بداية الانتاج النفطي في المنطقة وتدفق العائدات المالية وما رافق ذلك من بدايات للتعليم (١٩٣٦ للبنين ـ ١٩٣٨ للبنات)، وكثرة فرص العمل سواء للكويتيين أو الوافدين لطلب الرزق، وزيادة فرص الاختلاط بالكويتيين، وازدهار التجارة الداخلية والخارجية، وصدور القوانين التي روعى فيها أن الكويتيين مجتمع واحد لا فرق فيه بين ذكر وأنثى، وكذلك التشريعات التي تحفظ كرامة المرأة ومسؤولياتها وحاجاتها الخاصة، بالإضافة إلى دعم ومساندة المرأة العربية لمواقف عمل المرأة الكويتية حيث إنها تحمل نفس القيم والعادات الإسلامية، وهذا كله شجع على إرساء قاعدة عمل كبيرة تدرج معها فكر المرأة الكويتية وبصورة شبه طبيعية في هذا الاتجاه. فكان خروج المرأة الكويتية للعمل ليس وليد الحاجة والفاقة، إنما جاء محصلة طبيعية لدورها السابق في مساندة الأسرة واستجابة لحالة الرخاء الاقتصادي الذي سمح لها بالاحتكاك بالثقافات الأخرى، بالإضافة إلى وجود أعداد من الوافدين من الدول العربية والإسلامية، وتشجيع التعليم المبكر إلى مراحل متقدمة كفلتها قوانين الدولة ودساتيرها للجميع بالمجان، وأخيرا توافر الخدم في المنازل لتربية الأبناء ورعايتهم في أثناء خروج المرأة للعمل.

إن المتتبع لهذه الأوضاع يرى أنها أمور كلها تؤكد أهمية خروج المرأة للعمل ـ ماعدا عنصرا واحدا وهو عنصر الحاجة الفعلية الماسة للعمل. حيث إن جميع الأمور السالفة الذكر تشجع المرأة على العمل دون أن تخلق لديها جو التحدي للخروج ـ مادام عمل المرأة يعتبر نوعا من التسلية وقضاء وقت الفراغ كما أسلفنا في السابق، فصلا عن كونه اشباعا لطموحاتها ورغباتها

النفسية في أغلب الأحيان، وليس بدافع اقتصادي مادي وهو الأهم والأقوي بعد الدافع النفسي في تحقيق الذات. وبالرغم من استمرار تصاعد معدلات مشاركة المرأة (١٩٥٧ =٧, ٠٪، ١٩٧٠ =٢, ١٪، ١٩٨٥ =٢, ٧٪) بحسب إحصاءات وزارة التخطيط الكويتية، إلا أنها تعتبر متدنية إذا ما قورنت بمعدلات خروج الرجل، وحاجة البلاد الماسة للأيدي العاملة وخاصة الوطنية منها والمدربة لتلبية الظروف التي سبق شرحها.

والجانب الآخر هو التوجهات الاجتماعية المختلفة التي تتقاذف موضوع عمل المرأة في اتجاهات متعددة تخلق نوعا من عدم التوازن بين رغبتها الشخصية، والخطط التي تضعها الدولة للافادة من قدراتها في خدمة وطنها.

فبعد الصراع المرير مع فكرة تعليم المرأة حيث واجهت صعوبات في بداية التعليم (١٩٣٨) وخاصة في المناطق البعيدة من قلب المدينة كالضواحي، ظل موضوع عمل المرأة، بحاجة إلى توعية من نوع آخر، فكثير من أفراد المجتمع الكويتي مازال إلى اليوم لا يؤمن بفكرة عمل المرأة على الرغم من إيمانه بتعليمها حتى حدود معينة، وهذا بدورة يخلق عائقا أمام تقدم فكرة عمل المرأة، وإذا ما تمت الموافقة بالعمل فإن العائق الأكبر هو طبيعة العمل، وماذا تعمل المرأة؟ مما أدى تكدس السواد الأعظم منهن في وظائف محددة كالتدريس والسكرتارية والتمريض والطب المساعد... إلخ حتى يتجنبن العمل المختلط بالرجال من ناحية، ويتجنبن اعمالا مصبوغة بالصبغة الرجالية وفق تقسيم المجتمع لها كما أسلفنا في هذه الدراسة.

والواقع أن للتنشئة الاجتماعية دورا أساسيا في تهيئة مثل هذه الأجواء، إذ لا يمكن أن تقدم المساعدة وترسم الخطط لجماعة لا تؤمن هي نفسها بالمنهج الفكري لها ـ وإذا ما آمن البعض منهن فإنه لا توجد خطط واضحة للتعبير عن رأيهن، اللهم بعض المحاولات البسيطة كالكتابة في الصحف والمقابلات الفردية والمساهمة في بعض المؤتمرات النسائية والدليل على ذلك هو عدم حصول المرأة الكويتية على حق التصويت والترشيح لمجلس الأمة على مر السنوات السابقة كلها منذ الاستقلال ١٩٦١ حتى اليوم على الرغم من شرعية ذلك دستوريا، إلا أن العائق الأساسي هو عدم إيمان مجموعة كبيرة من النساء أنفسهن بهذه الفكرة، لأن المرأة الكويتية ترى نفسها لا تصلح لمثل هذه الممارسات ويجب تركها للرجل كما أشارت دراسة الظفيري ١٩٨٧ (٦). في استفتاء لطلبة جامعة الكويت، حيث أشار حوالي ٧٢٪ من الطلبة والطالبات إلى أن مكان المرأة هو المنزل، ولا ضير في أن تعمل إذا كانت هناك حاجة ماسة إلى ذلك ولكن في الحدود المسموح بها اجتماعيا من حيث نوع العمل وطبيعته.

إن هذه النظرة الدونيـة لقدرات المرأة تعدت ذلك حيث أجريت إحدى الـدراسات الميدانية حول مستويات خـريجي كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية في جامعـة الكويت وتحديد مدى الكفايـة الانتاجية لكل من الفتـى والفتاة في مختلف قطاعات العمـل (الحكومي والأهلي) فأظهرت نتـائج هذه الدراسة أن ٩١٪ من جهـات العمل ترى أن الإناث العامـلات أقل كفاءة وإنتاجية من الذكور العاملين (٧).

نوع الدراسة:

تعتبر الدراسة من الدراسات المسحية الاستطـلاعية بغرض جمع المعلومات عن طبيعة رأي المرأة العاملة وغير العـاملة حول موضـوع العمل خارج المنزل، إضـافة إلى المسؤوليات المنـوطة بها داخل المنزل وفي ظل الظروف الاجتماعية القائمة من عادات وتقاليد في مجتمع محافظ كالمجتمع الكويتي.

منهج الدراسة:

الدراسة تعتمد منهـج المسح الاجتماعي في بناء معلوماتها، وهو أحد المنـاهج الرئيسية في البحوث الـوصفية، ويعرف بـأنه المنهج العلمي لـدراسة ظروف المجتمـع وحاجاتـه بقصد تقديم برامج تنموية وإصلاحية، كما أنه وسيلة هامة للحصول على بيانات ومعلومات كافية يمكن الاستفادة منها في وضع وتنفيذ المشروعات الاجتماعية.

كما يصفها هـويتني بأنها المحاولـة المنظمة لتقرير وتفسير الـوضع الاجتماعي الراهـن في بيئة معينـة بغرض جمع المعلـومـات وتصنيفهـا وتعميمها. وهـو مـن الأسـاليب الجيـدة في دراسـة المشكلات الاجتماعية القائمة لتحديد مدى تأثيرها في المجتمع.

إطار عينة الدراسة:

شملت الـدراسة قطاعات كبيرة مـن الإناث سواء مـن العاملات أو من غير العـاملات في المجتمع الكويتـي واللاتي لا تقل أعمارهن عن ٢١ سنـة. وقد غطت العينة المحـافظات الخمس وهـي: العاصمـة ٧٥ مفحوصـا، حولي ٥٩ مفحـوصا، الفـروانية ٦٤ مفحـوصا، الجهـراء ٣٧ مفحوصا، الأحمدي ٤٩ مفحوصا. والعينة مقسمة حسب نسبة وجودها في المجتمع كما هو وارد في إحصاءات وزارة التخطيط المعتمدة ١٩٩٠.

أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة البحث لما لها من دور فعال وقدرة جيدة في جمع البيانات من قطاعات كبيرة في المجتمع في وقت قصير نسبيا وإمكانات مادية مقبولة مقارنة بالأساليب الأخرى كالمقابلة والملاحظة. وقد احتوت الأستبانة على ٥٧ سؤالا، وتبين بعد الفحص أنها تستغرق حوالي ٤٥ دقيقة من وقت المفحوص.

صدق وثبات أداة الدراسة:

أجريت دراسة أولية لتحديد مدى صدق أداة الدراسة على عينة لها نفس مواصفات العينة الأصلية بلغ حجمها حوالي ٥٠ مفحوصا، وقد تبين من الفحص أن الأداة كانت جيدة مع الحاجة إلى تغيير صيغ بعض الأسئلة، وحذف البعض الآخر، وكذلك زيادة بعض الأسئلة خاصة فيما يتعلق بالجزءين الرابع والخامس وهما العمل السياسي ودور نظام الخدم في الكويت.

عينة الدراسة:

بلغ حجم العينة حوالي ٣٥٠ من النساء العاملات وغير العاملات، وقد استجاب منهم ٢٨٤ من أصل ٣٥٠ وقد اختيرت العينة بأسلوب العينات العشوائية المنتظمة. وقد روعي فيها تنوع الوظائف والأعمار والمستوى التعليمي وأماكن السكن وكذلك الدخل الشهري للأسرة بصورة طبيعية.

نتائج الدراسة:

تبين أن حوالي ٥ , ٤٤٪ من أفراد العينة من المتزوجات وحوالي ٥ , ٥٣٪ من غير المتزوجات ونسبة ٥ , ٢ من المطلقات. أما عن الأطفال فإن ٨ , ٦٤٪ منهم ليس لديهم أطفال وغالبا يكنّ من غير المتزوجات، أما بالنسبة لمن لديهن من واحد إلى ثلاثة أطفال بلغت ٨ , ٢٦٪، ونسبة ٥ , ٨٪ لديهن من ٦ ـ ٤ أطفال.

من حيث التعليم فإن العينة احتوت كل المراحل من الابتدائي إلى ما فوق الجامعي وكان الجدول التالي:

ابتدائي	٧٨	٢٧,٥
متوسط	١٢	٤,٢
ثانوي	١٨٠	٦٣,٤
جامعي	٦	٢,١
فوق الجامعي	٨	٢,٨
المجموع	٢٨٤	٪١٠٠

وبلغت نسبة العاملات إلى غير العاملات كالتالي ٢ , ٤٢٪ من غير العاملات والباقي وهو حوالي ٨ , ٥٧٪ من العاملات في التخصصات المختلفة، وعند سؤال العينة عن الرغبة في العمل من عدمه سواء أكانت تعمل الآن أم تفكر في المستقبل في العمل إذا كانت غير عاملة الآن كانت النتيجة شبه مرضية إذ أن الأغلبية تميل إلى العمل حتى من غير العاملات في الوقت الحاضر. حيث كانت نسبة من رفضن العمل لا تتجاوز العشرة بالمائة ٥ , ٨٪ فقط. وتأتي تعليقاتهم بأن الأهل والزوج هما العائق الأساسي أمام الالتحاق بالعمل، ونسبة ضئيلة جدا لا تتراوح ٧ , ٠٪ ترفض العمل لأسباب شخصية مثل الرغبة في تربية الأبناء. هذا وقد تنوعت أعمال المشتغلات بين العلوم أو المجالات الإنسانية والطبيعية، وقد روعي كما سبق أن ذكرنا أن نشمل كل هذه القطاعات. كما أن سنوات الخبرة في مجال العمل تراوحت بين السنتين إلى أكثر من ١١ سنة لتتيح أمامنا الاستفسار عن الشعور الحقيقي لمزاولة العمل، ويأتي ذلك في السؤال اللاحق عند السؤال عن مدى ارتباط العمل الحالي بالتخصص الدراسي فكانت اجابات العنية كما يلي: ٩ , ٣٤ توجد علاقة وثيقة ٢١ لا توجد علاقة من قريب أو بعيد. ونفس العينة ترى أنه توجد علاقة نوعا ما، أما حوالي ٥ , ٢٣٪ ترى أنه لا توجد علاقة بين التخصص وطبيعة العمل، أما عن الرضا عن العمل فإن حوالي ٣١٪ أعربن عن رضاهن التام عن العمل، و ٨ , ٥٢ أبدين بعض الرضا عن طبيعة العمل، و٦ , ١٢٪ غير راضيات عن طبيعة العمل أما ٤ , ٣٪ فإنهن غير راضيات تماما وهي نسبة ضئيلة تقريبا مقارنة بنسبة الأعداد التي ترى أنها راضية ومتوافقة مع طبيعة العمل الذي يمارسنه. أما عن الرغبة في تغيير مكان أو طبيعة العمل فقد أعرب حوالي ٢٠٪ من العينة أن لديهن الرغبة الشديدة في التغيير إلى عمل أفضل، وحوالي ٢٧٪ يرغبن إذا ما أتيحت لهن الفرصة. أما النسبة الباقية وهي الغالبة ٢٣٪ فليس لديهن الرغبة، وهذا يتوافق مع رضائهن

عن الأعمال التي يؤدونها وكذلك أماكن عملهن.

وعن الأسباب التي تدفع المرأة الكويتية للعمل خارج المنزل فقد كانت النتائج كما يلي مركزة حول الموضوعات التالية: الجانب الاقتصادي ٥ ,١٦٪، طموحات شخصية ٧٪، ملء وقت الفراغ ٥ ,١٠٪، المساهمة في بناء المجتمع ١٤٪ أما الجانب الأكبر هو أن العمل يبعث فيهن الشعور بالنجاح ٥ ,٢٩٪، وكذلك كسب الخبرات وزيادة المعرفة بالحياة العامة حيث كانت ٥ ,٢٢٪.

ولذلك نجد أن تحقيق الذات وكسب الخبرات من خارج المنزل في الحياة العامة له الدور الأكبر في دفع الفتيات إلى العمل أكثر من الجانب الاقتصادي أو المردود المادي. وهذا قد يتفق وأوضاعهن المالية من جهة ويرجع إلى ثقافة الوالدين من جهة أخرى، إذ أن الدراسة توضح أن دخل الأسرة لايقل عن ٠٠٠ ,١٠ $ عشرة آلاف دولار أمريكي سنويا، ولا تزيد عن ٠٠٠ ,٢٢ $ دولار أمريكي سنويا وتتركز الأغلبية منهم في وسط هذه النتيجة، هذا من حيث الجانب الاقتصادي أما عن جانب البيئة الثقافية والتعليمية فإن حظ الآباء أوفر من نصيب الأمهات إذ أن معدلات تعليم الآباء إن وجد تتركز في الشهادات المتوسطة والثانوية وجزءا لا بأس به في المستوى الجامعي وما فوق ذلك، (انظر جدول B52).

جدول رقم B52

VALUE LABEL	VALUE	FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUM PERCENT
	1	92	32.4	32.4	32.4
	2	58	20.4	20.4	52.8
	3	18	6.3	6.3	59.2
	4	42	14.8	14.8	73.9
	5	38	13.4	13.4	87.3
	6	8	2.8	2.8	90.1
	8	4	1.4	1.4	100.0
	TOTAL	284	100.0	100.0	
VALID CASES	284		MISSING CASES	0	

أما نصيب الأمهات فإنه أقل من ذلك إذ تتركز الغالبية حول الأمية والقراءة والكتابة، إلا أن هناك انتشارا من المستوى التعليمي الثانوي وعددا ضئيلا من حملة الشهادات الجامعية وما فوقها (انظر جدول B53).

جدول رقم B53

VALUE LABEL	VALUE	FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUM. PERCENT
	1	66	23.2	23.7	23.7
	2	10	3.5	3.6	27.3
	3	2	7	7	28.1
	4	134	47.2	48.2	76.3
	5	14	4.9	5.0	81.3
	6	26	9.2	9.4	90.6
	8	6	2.1	MISSING	
	TOTAL	284	100.0	100.0	
Valid Cases	278		Missing Cases	6	

وهنا وجهات نظر مختلفة إذ أن زيادة تعليم الأبويين قد يدفع بالأبناء إلى استثمار فرص التعليم المتوافرة بالمجان في دولة الكويت، وقد يكون الحرمان من التعليم له دوره أيضا وخاصة عند الأمهات في دفع بناتهن إلى المزيد من التعليم حتى يصبحن أكثر حظا من أمهاتهن بعدما ذقن مرارة الجهل. وقد ترتب على ذلك أيضا صورة شبه واضحة لطبيعة الوظائف التي يحتلها الآباء مقارنة بالأمهات، إذ أن معظم الآباء ونتيجة لتوافر شهادات دراسية يتمركزون حول وظائف موظف كبير أو صاحب تجارة خاصة ومديرين، أما الأمهات فإن النصيب الأكبر ينصب حول ربة منزل وقد بلغت نسبتهن حوالي ٧٨٪ من حجم العينة الكلية. (انظر جدول B55).

جدول رقم B55

VALUE LABEL	VALUE	FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUM PERCENT
	1	62	21.8	21.8	21.8
	2	16	5.6	5.6	27.5
	3	28	9.9	9.9	37.3
	4	38	13.4	13.4	50.7
	5	22	7.7	7.7	58.5
	6	32	11.3	11.3	69.7
	7	16	5.6	5.6	75.4
	8	14	4.9	4.9	80.3
	9	56	19.7	19.7	100.0
	TOTAL	284	100.0	100.0	
Valid Cases	274		Missing Cases	0	

ولمسايرة تقسيم تساؤلات الدراسة والتي تنقسم إلى أربعة جوانب هامة وأخرى فرعية وهي:

أولا: التركيز على الدوافع الأساسية التي تدفع بالمرأة للعمل خارج المنزل سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم نفسية، أم مجموعة من الدوافع المشتركة... إلخ.

ثانيا: معرفة ما إذا كان للغزو العراقي الغاشم دور في زيادة الفرصة أمام النساء للعمل مقارنة بالأوضاع السائدة قبل الغزو ونتيجة لتغيير التركيبة السكانية برحيل عدد كبير من العمالة الأجنبية.

ثالثا: طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة في المجتمع الكويتي وتأثير ذلك على خروج المرأة الكويتية للعمل في خارج المنزل.

رابعا: مدى تقبل المرأة الكويتية للعمل السياسي كأحد المجالات الجديدة في الساحة.

وإذا ما قررنا البدء بالدوافع الحقيقية وراء عمل المرأة الكويتية من كونها اقتصادية أو اجتماعية أو شخصية نفسية.. إلخ. وبسؤال العينة عن الجانب الأول وهو الجانب الاقتصادي

والذي يمثل الدافع الأساسي في كثير من المجتمعات سواء العربية أو الأجنبية ـ المتحضرة أو الأقل تحضرا، كانت الاجابة كما يلي: إن حوالي ٤٦٪ يوافقون أو يوافقون بشدة على أن للجانب الاقتصادي الدور الأكبر، بينما هناك نسبة لا تقل كثيرا عن ذلك تشير إلى عدم الموافقة على ذلك ٤١,٢٪ وكذلك نسبة ١١,٨٪ ترفض وبشدة أن يكون للعامل الاقتصادي الفضل الأكبر في خروجهن للعمل. (انظر جدول رقم B24 وكذلك رقم B17).

جدول رقم B24

VALUE LABEL	VALUE	FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUM PERCENT
TRONGLY AGREE	1	46	16.2	16.9	16.9
AGREE	2	82	28.9	30.1	47.1
ISAGREE	3	112	39.4	41.2	88.2
TRONGLY DISAGREE	4	32	11.3	11.8	100.0
	0	12	4.2	MISSING	
	TOTAL	284	100.0	100.0	
Valid Cases 272		Missing Cases 12			

جدول رقم B17

VALUE LABEL	VALUE	FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUM PERCENT
STRONGLY AGREE	1	52	18,03	29.9	29.9
AGREE	2	90	31.7	51.7	81.6
DISAGREE	3	18	6.3	10.3	92.0
STRONGLY DISAGREE	4	14	4.9	8.0	100.0
	0	100	38.7	MISSING	
	TOTAL	284	100.0	100.0	
Valid Cases 174		Missing Cases 110			

ولتأكيد هذه الظاهرة وبطرح السؤال التالي: أشعر أن العمل يحقق لي جانبا نفسيا بالإضافة الى الجانب المادي ـ كانت هناك موافقة بلغت حوالي ٩٦٪ بين موافقة بشدة وموافقة وهذا يؤكد بصورة أو بأخرى أن للجانب النفسي دورا لا يقل أهمية عن الجوانب الأخرى كالاقتصادية والاجتماعية. ولكن إذا ما نظرنا إلى الجانب المادي الذي تحصل عليه المرأة من العمل ودوره في إضفاء شعور بالإطمئنان إلى المستقبل نجد أن هناك موافقة تصل إلى ٦ , ٨١٪ (انظر جدول رقم B13 وجدول B15).

جدول رقم B13

VALUE LABEL	VALUE	FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUM PERCENT
STRONGLY AGREE	1	82	28.2	48.2	48.2
AGREE	2	54	19.0	31.8	80.0
DISAGREE	3	14	4.9	8.2	88.2
STRONGLY DISAGREE	4	20	7.0	11.8	100.0
	0	114	40.1	MISSING	
	TOTAL	284	100.0	100.0	
Valid Cases 170		Missing Cases 114			

جدول رقم B15

VALUE LABEL	VALUE	FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUM PERCENT
STRONGLY AGREE	1	86	30.3	51.8	51.8
AGREE	2	74	26,1	44.6	96.4
DISAGREE	3	4	1.4	2.4	98.8
STRONGLY DISAGREE	4	2	7	1.2	100.0
	0	118	41.5	MISSING	
	TOTAL	284	100.0	100.0	
Valid Cases 166		Missing Cases 118			

ويبدو أن فكرة الاستقلالية عن الرجل في تسيير أمور حياة المرأة الخاصة كالعمل وشراء المستلزمات والاحتياجات اليومية والتخطيط للمستقبل كانت مسيطرة، حيث لا يمكن تحقيقها اعتمادا على الرجل وما يقدمه لها ولأولادها، فلقد طرحنا السؤال التالي: إن من المهم للفرد أن يرسم خططا لحياته دون الاكتفاء بما يحصل عليه، وكانت الإجابة تحاكي هذا الواقع إذ وافق على ذلك حوالي ٩١٪ من أفراد العينة العاملات فعلا (انظر جدول رقم B30).

جدول رقم B30

VALUE LABEL	VALUE	FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUM PERCENT
STRONGLY AGREE	1	130	54.8	48.5	48.5
AGREE	2	114	40.1	42.5	91.0
DISAGREE	3	18	6.3	6.7	79.8
STRONGLY DISAGREE	4	6	2.1	2.2	100.0
	0	16	5.6	MISSING	
	TOTAL	284	100.0	100.0	
Valid Cases 268		Missing Cases 16			

وهذا يجعلنا نطرح التساؤل التالي: هل المجتمع الكويتي يعيش حالة عدم ثقة بين المرأة والرجل؟ ولتأكيد دور الاستقلالية طرحنا السؤال التالي على العينة حيث تتمتع المرأة العاملة باستقلالية أكبر من تلك التي تتمتع بها المرأة التي لا تعمل، فكانت الإجابة هي حوالي ٨٢٪ بالموافقة علما بأن هناك موافقة شديدة تصل إلى ٣٥٪ ولم يعارض ذلك سوى ١٦٪ منها ٤٪ تعارضه بشدة.

ومن جانب آخر نجد أن للجانب النفسي وخاصة بما يتعلق بتحقيق الذات الدور الأكبر في هذا المجال. وبسؤال العينة ما إذا كان للعمل دور في تحقيق الذات والشعور بالمساواة مع الرجل كانت هناك نسبة كبيرة وصلت إلى ٨٩,٦ بين موافق وموافق بشدة حول هذا الموضوع ـ ولم يرفض هذا الرأي سوى ٩٪ فقط (انظر جدول رقم B26).

جدول رقم B26

VALUE LABEL	VALUE	FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUM PERCENT
STRONGLY AGREE	1	120	42.3	44.4	44.4
AGREE	2	122	43.0	54.2	98.6
DISAGREE	3	22	7.7	8.1	97.8
STRONGLY DISAGREE	4	6	2.1	2.2	100.0
	0	14	4.9	MISSING	
	TOTAL	284	100.0	100.0	
Valid Cases 270			Missing Cases 14		

ودون إهمال الجانب الاقتصادي، كان من الواضح أن للجوانب الأخرى النفسية والاجتماعية وما تحمل من تحقيق للذات والمساهمة في بناء المجتمع والأسرة والشعور بالانتماء للمجتمع والجماعة والقضاء على وقت الفراغ الدور الأكبر في دفع المرأة الكويتية للعمل. وهذا قد لا يختلف عن ناتج كثير من الدراسات التي أجريت في هذا الجانب على المجتمع الكويتي - كما أنه لا يمكن فهم دور المقارنة بالأساليب والأنماط الاجتماعية السائدة من حجر اختلاط المرأة بالرجل إلا في مجالات محددة، وسيادة الرجل على المرأة شرعا وقانونا وعرفا اجتماعيا كذلك.

وفي دراسة أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة باستخدام أسلوب تحليل المضمون للصحافة النسائية ظهر أن المرأة العاملة تعطي عملها دورا ثانويا بالمقارنة بالبيت أو رعاية الأطفال، وأنها مستعدة لتركه مجبرة أو مخيرة لتقوم بدورها الأول والأساسي كربة بيت وأم (رمزي وآخرون ١٩٧٧).

وتقدم دراسة أخرى على المجتمع المصري ولعينة من العاملات أكثر من عشر سنوات أن بعض النساء تنتهي حياتهن المهنية والتعليمية بمجرد الزواج، بل إن التعليم لدى بعضهن ليس لضرورة اجتماعية أو ذاتية، وإنما لتأهيلهن للزواج (حليم ١٩٧٧).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تشير إحدي الدراسات إلى أن ٤٠٪ من عينة النساء المتزوجات يرفضن عملا أفضل لو كان ضد رغبات أزواجهن.

ورأينا أن نستطلع رأي المرأة فيما إذا كان هناك نوع من التغير على أوضاع المرأة في العمل بعد التحرير (فبراير ٢٦/ ٩١)، إذ أن المجتمع الكويتي قبل الغزو كان يستضيف حوالي مليون ونصف المليون من العمالة الخارجية، وفي أثناء فترة الغزو وفترة التحرير ـ غادرها معظم هؤلاء تاركين وراءهم فجوة كبيرة لا يمكن تغطيتها محليا لا من حيث القدرة العددية ولا من حيث الكفاية والخبرة العملية. الأمر الذي دفع وزارات الدولة ومؤسساتها إلى العمل بجدية واضحة خلال الأعوام الثلاثة الماضية لتجنيد الطاقات المحلية من العمالة الأساسية لتعويض النقص الكبير. ولعل هذا يدفعنا إلى التساؤل حول مساهمة المرأة في هذا المجال وهي نصف المجتمع الكويتي (٥٢٪ من النساء). وطرحنا على العينة سؤالا عما إذا كانت تجد هناك فرقا في وضع المرأة مقارنة مع مرحلة ما قبل الغزو فكانت إجابتهن متوازنة، إذ يرى حوالي ٤٢٪ منهن أنه لا فرق بين المرحلتين ـ بينما يرى ٥١٪ أن الأوضاع قد تغيرت للأفضل. وبسؤالهن عما إذا كانت فرص العمل أمام المرأة في الكويت بعد الغزو أكبر منها قبل الغزو. وافق على ذلك حوالي ٦١٪ منهن بينما رفضه حوالي أقل من ٣٨٪. ولتأكيد السؤالين السابقين طرحنا السؤال التالي: هل الأحداث الأخيرة (حادثة الغزو) أدخلت بعض التغيرات وخاصة في دور المرأة؟ فكانت إجابتهن بموافقة حوالي ٧٢٪ بينما يرى حوالي ٢٧٪ منهن غير ذلك (انظر جدول رقم B22).

جدول رقم B22

VALUE LABEL	VALUE	FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUM PERCENT
STRONGLY AGREE	1	54	19.0	19.9	19.9
AGREE	2	144	40.1	41.9	61.8
DISAGREE	3	82	28.9	30.1	91.0
STRONGLY DISAGREE	4	22	7.7	8.1	100.0
	0	12	4.2	MISSING	
	TOTAL	284	100.0	100.0	
Valid Cases	272	Missing Cases	12		

ولعل فترة الاحتلال وحادثة الغزو كان لها دور في وضع المجتمع الكويتي بكل عناصره وطوائفه أمام محطات أساسية وفرص واقعية لابد من مواجهتها، حيث أتاحت للمرأة الكويتية دورا أكبر خارج نطاق القيود الاجتماعية والنفسية المعهودة وهذا بحاجة إلى مزيد من الدراسات

في هذا الجانب لمعرفة التأثيرات النفسية على المجتمع الكـويتي بصورة عامة وعلى متخذي القرار بصورة خاصة.

والجانب الثـالث من تسـاؤلات هذه الدراسـة هو صيغـة العلاقات الاجتماعيـة السائدة في المجتمع الكويتي، باعتباره واحدا من المجتمعات التقليـدية والتي تخضع لالتزامـات وضوابط اجتماعية تحكم العـلاقة بين الذكور والإناث وفق ثقـافة إسلامية لها كينونتها وطقـوسها الخاصة بها ـ هذا بالإضافة إلى أن المجتمعات الخليجية والتـي ينتمي إليها المجتمع الكويتي لها مراسيمها المميزة من علاقة بين الرجل والمرأة بخاصـة في اسلوب التعايش بينهما، وقد يختلف ذلك إلى حد كبير عن وضـع علاقة الـرجل والمرأة في بعض الـدول الاسلاميـة والعربية الأخـرى مثل مصر وسوريـا ولبنان وغيرهـا. ولأهمية هـذا الجانب في تحديـد مدى مسـاهمة المرأة في العمل خـارج المنزل، وكذلك تحديد نوعية الوظائف التـي يسمح بها المجتمع للمرأة، فقد كرس البحث حوالي سبعة عشر سؤالا سنتناولها بـالتحليل فرادي ومجموعات أحيانا. وبسـؤالهن عن نوع العمل عما إذا كان يجب أن يحدد بحسب طمـوحات المرأة الشخصية أو رغبة الأهـل كانت إجابـات العينة حـوالي ٧٦٪ مـن أفـراد العينـة يـرون أنه يجب أن تكـون طبيعـة العمـل حسـب طمـوحـاتهن وإمكاناتهن وليس بحسب رغبة الأهل وحدها دون العوامل الأخرى (انظر جدول رقم B17).

جدول رقم B17

VALUE LABEL	VALUE	FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUM PERCENT
STRONGLY AGREE	1	52	18.3	29.9	29.9
AGREE	2	90	31.7	51.7	81.6
DISAGREE	3	18	6.3	10.3	92.0
STRONGLY DISAGREE	4	14	4.9	8.0	100.0
	0	100	38.7	MISSING	
	TOTAL	284	100.0	100.0	
Valid Cases 174		Missing Cases 110			

وحول رأيهن في المقولـة السائدة بأن مكان المرأة هـو البيت، فإن أكثر مـن ٧١٪ رفضن هذه المقولـة وكانت إجابـات ٤٤٪ رافضة بشدة، بينما قبلها حـوالي ٢٨٪ بين موافق وموافـق بشدة،

وبسؤال العينة عن دور الأهل في تشجيع الاستقلالية في البنات كما هو الحال عند الصبيان على حد سواء ـ وافق على ذلك حوالي ٦١٪ منهن بينما رفض الفكرة أقل من ٣٨٪ منهن ـ وهنا تلعب التنشئة الاجتماعية دورها في تحديد إجابتهن ـ فكثير منهن وبالرغم من تطلعاتهن إلى المساواة مع الرجل إلا أن هناك شعورا داخليا يؤمن به وهو سيادة الرجل، ولتأكيد هذه الظاهرة طرحنا الأسئلة التالية: هل من الأفضل أن يكون رئيس دائرة تشمل موظفين من الجنسين رجلا؟ وكانت النتيجة أن ٦٢٪ منهن وافقن على ذلك بينما كان الرفض الشديد من ٨٪ فقط وعدم الموافقة من ٢٩٪. وفي سؤال آخر حول هذا الأمر في الجماعات التي تضم الذكور والإناث، عن مدى استحسان شغل الرجل للمنصب القيادي، كانت إجابتهن تشير إلى أن حوالي ٦٠٪ منهن يوافقن على ذلك، وهو تأكيد آخر أن المساواة مطلوبة في ظل قيادة الرجل. وبسؤالهن عما إذا كان من الذكاء أن تمتنع المرأة عن منافسة الرجل، فإن الحال تغير إذ أن المرأة لا تجد حرجا في منافسة الرجل ولكن في حدود تفرضها عليها طبيعتها وتربيتها ـ لأن منافسة الرجل جاءت بالموافقة من حوالي ٧٠٪ منهن ـ وأن عليها ألا تصمت إذا ما أخطأ الرجل. وبسؤال العينة عما إذا كان على الزوجة مساعدة الزوج بدلا من أن يكون لها عملها الخاص، خرجنا بأن هناك أكثر من ٦٧٪ منهن يرفضن هذه الفكرة، وكانت الموافقة تمثل حوالي ٣٢٪ منهن، وطرحنا على العينة سؤالا حول ما يتقاضاه الرجل والمرأة من رواتب، وماذا يحدث لو كان راتب الزوجة أعلى من راتب الزوج؟ وهل يشكل ذلك إحراجا للرجل؟ وهو المسؤول عن الإنفاق على المنزل واحتياجاته، وكانت نسبة عالية منهن وهي تمثل حوالي ٥٨٪ ترى أنه يجب ألا يشعر الرجل بالحرج من ذلك ـ وقد أكدن على أن الزواج مشاركة بين الرجل والمرأة وأن كليهما مسؤول عن تحمل أعباء الأسرة، إذ أكد حوالي ٩١٪ منهن هذه الفكرة. ولعل هذا ما ذهب إليه أصحاب النظرية الاقتصادية في أن المرأة تريد أن تتاح لها الفرصة في المساهمة الاقتصادية والاجتماعية وتحمل المسؤولية واتخاذ القرار، وأن مساهمتها الاقتصادية تعطيها الدافعية والحق في اتخاذ هذا القرار، مما يجعلها على حد سواء مع شريكها الرجل، كما أن المرأة لا تمانع أن تعطي أو تدفع أكثر من الرجل في سبيل الحصول على هذا الحق. ولكن التنشئة الاجتماعية أيضا لها دورها في المشاركة، إذ أن فكرة تبادل الأدوار مازالت غير واردة ـ كما أن العينة ترفض وبشدة أن تكون المرأة هي العاملة والرجل تابعا بالمنزل، إذ أن فكرة عمل المرأة خارج المنزل لا ينفي عنها مسؤولية إدارة المنزل وتربية الأطفال ولا ينفي أن تكون مسؤولية كسب العيش على الرجل، أقر ذلك حوالي ٨٥٪ منهن وقد رفض هذا الموضوع في موضعين

آخرين لتأكيد هذا الجانب، وبالسؤال عما إذا كان هناك أي تغيير كان هناك رفض قاطع من قبل حوالي ٨٠٪ منهن. ولتبسيط الفكرة طرحنا مشاركة الرجل في أعمال الطهي والتنظيف مثلا وهذه الفكرة الأخيرة لا تنفي عنه دوره كرب لهذه الأسرة ومسؤوليته عنها، ولكن بالرغم من ذلك فإنه يساهم في إعداد الطعام مثلا أو التنظيف كلما تيسر له ذلك أو في المناسبات، فكان أن قبل الفكرة حوالي أكثر من ٦٠٪ منهن بينما يرى حوالي ٣٥٪ أنه من غير المستحب أن يساهم الرجل في هذه الأمور.

من هذا يتضح أن هناك إقرارا شبه جماعي على أن للرجل دورا محددا وللمرأة دورها الخاص بها، خاصة عندما نتناول الموضوعات التي ارتبطت باسم المرأة كالطهي والتنظيف وتربية الأطفال، على الرغم من توفر الأفكار الحديثة والتي لا تلزم بهذا التقسيم، إلا أنه شعور داخلي يفرض على الأفراد واقعا معينا لا يمكن التخلص منه، وإذا ما حصل العكس فإنه يكون مادة للتندر والسخرية. نحن نقول هذا رغم وجود شعور عام بأن الأسرة مشاركة بين الاثنين. وعندما طرحنا على العينة ما إذا كانت القرارات العائلية الكبيرة مثل شراء البيت أو السيارة تقع على عاتق الرجل، كانت هناك موافقة تمثلها حوالي ٤٢٪ أما البقية الباقية وهي حوالي ٥٨٪ ترى أنها مسؤولية الاثنين وليس الزوج وحده. وعن تحكم الأهل أو الزوج في طبيعة ونوعية الدراسة أو العمل الذي تمارسه المرأة طرحت مجموعة من الأسئلة أيضا ـ ففي سؤالهن عن طبيعة الأعمال التي تمارسها المرأة الآن وعما إذا كانت من رغبتها أو مفروضة عليها كان حوالي ٢٢٪ فقط من أفراد العينة ممن أقررن ذلك بينما حوالي ٨٪ كانت تفضل العمل دون تأثير خارجي ــ وكذلك وتأكيدا لهذا الجانب سألنا العينة عن الظروف العائلية ومدى تدخلها في طبيعة العمل ـ فجاءت الإجابة مماثلة أيضا، إذ أن حوالي ٧٠٪ منهن يرين غير ذلك وأنه لا دخل للظروف العائلية في الالتزام أو تغير العمل، ولكن هناك شعورا قويا بين الفتيات أن الكثير من الفرص تفوت عليهن بسبب عدم إعطائهن فرصة اختيار التخصص المناسب لهن ـ إذ وافق على ذلك حوالي ٨٢٪ منهن وهذا يعكس طبيعة العلاقة داخل الأسرة ـ أي الأسرة الأبوية أو الزوج لا يمانعان من عمل المرأة ولكن عليها أن تختار ما يتناسب وطبيعتها وطبيعة ما تفرضه القواعد والآداب الاجتماعية وأعرافها مثال اختيار مهن معينة ومحددة، وكلما كانت بعيدة عن الاختلاط بالرجال كان أفضل ــ وتأكيد لهذا طرح البحث فكرة أن تختار المرأة أعمالا كانت بالأصل مخصصة للرجال مثل تصليح السيارات وإصلاح الطرق وأعمال الكهرباء وغيرها. وكانت إجابات العينة منقسمة على نفسها ولو أن الأغلبية رافضة لها، إذ جاء الرفض من حوالي ٥٣٪، ولعل

الجزء الذي قبلها يقرها كنوع من التحدي الجديد للرجل ـ أي أن المرأة فعلا قادرة على القيام بمثل هذه الأعمال ـ إلا أني أرى أن واقع ممارسة مثل هذه الأعمال في المجتمع الكويتي قد لا تكون باليسر والسهولة التي تراها العينة. أما عن مدى رضا العينة عن الأعمال التي تؤديها الآن فإن حوالي ٨٠٪ يرين أنهن راضيات عن الأعمال التي يؤدينها الآن. وعن ما إذا أتيحت لهن الفرصة لتغيير تخصصاتهن والتي يمارس عملهن في ضوئها الآن فإن الأغلبية ترى أنها لا ترغب في التغيير وكانت نسبة الذين لا يرغبون في التغيير هي ٦٥٪ و ٣٥٪ منهن يرفضن بشدة ـ بينما حوالي ٣٤٪ منهن يتطلعن إلى تغير المجال الذي يعملن به اليوم (ولعل هذا يشير الى أن المجتمع الكويتي تتوافر فيه أعمالا كثيرة خاصة بالنسبة للحاصلين على شهادات دراسية، إن قطاع التعليم والتربية والشؤون يمتص الكثير منهن، وغالبا ما تكون هذه الوظائف محققة لمتطلباتهن من حيث مراعاتهن كعاملات لهن متطلبات خاصة كإجازة الوضع ورعاية الأطفال، وسن التقاعد، والإجازات الصيفية، والعمل بعيدا عن مجتمع الرجال إلى حد ما.. إلخ.

كما كان لوجود الخادمات أو نظام الخدم في الكويت دور بارز في تشجيع المرأة للخروج إلى العمل خارج المنزل.

إذ طرحنا سؤال الخدم ودوره في تشجيع خروج المرأة للعمل في خارج المنزل فكان للموافقة نصيب الأسد إذ أقر بذلك حوالي ٨٦٪ من أفراد العينة (انظر جدول رقم B27)، وسألنا العاملات عن مدى اقتناعهن بفكرة الخدم في المنزل ــ وما إذا كن يفكرن في تغيير هذا النظام، فقد وافقت مجموعة بسيطة على هذا الاقتراح ولم تتجاوز الـ ٣٨٪ منهن بينما تشير النتائج إلى أكثر من ٦٠٪ منهن يرين ضرورة تثبيت هذا النظام. وبسؤالهن عما إذا كن سيتركن العمل إذ لم يتوافر لها خادمة ترعى لها بيتها وأبناءها في غيابها فكانت النتيجة أنّ حوالي ٦٠٪ منهن لا يفكرن في ذلك ويفضلن الاستمرار في العمل مهما كانت الظروف، بينما أقر حوالي ٤٠٪ منهن، أنهن لن يستمروا في العمل خارج المنزل (انظر جدول رقم B16).

جدول رقم B27

VALUE LABEL	VALUE	FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUM PERCENT
STRONGLY AGREE	1	90	31.7	33.1	33.1
AGREE	2	144	50.7	52.9	86.0
DISAGREE	3	26	9.2	9.6	95.6
STRONGLY DISAGREE	4	12	4.2	4.4	100.0
	0	12	4.2	MISSING	
	TOTAL	284	100.0	100.0	
Valid Cases 272		Missing Cases 12			

جدول رقم B16

VALUE LABEL	VALUE	FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUM PERCENT
STRONGLY AGREE	1	26	9.2	15.5	15.5
AGREE	2	40	14.1	23.8	39.3
DISAGREE	3	50	17.6	29.8	69.0
STRONGLY DISAGREE	4	52	18.3	31.0	100.0
	0	116	40.8	MISSING	
	TOTAL	284	100.0	100.0	
Valid Cases 168		Missing Cases 116			

وأخيرا كان السؤال عن مدى تقبل المرأة الكويتية للعمل السياسي كأحد المجالات الجديدة في الساحة، وقد خصصنا مجموعة من الأسئلة لقياس ذلك مثل حق المرأة في الترشيح والانتخاب، وحق المرأة في شغل المناصب القيادية الكبيرة كأن تكون وزيرة مثلا أو عضوا في مجلس الأمة، وأخيرا حق المرأة في التمثيل الدبلوماسي لبلادها ـ وحقيقة فإني كباحث أرى من خلال الدراسات السابقة والتي تشير إلى أن هناك توجهاً نحو تأييد مثل هذه الأطروحات، ولكنها في الوقت نفسه لا تلقي التأييد من عدد كبير من العاملات (راجع دراسة الظفيري)، حول نفس الموضوع عام ١٩٨٧ . ولكن الغرض هنا من دراستها مرة أخرى هو تقييم ما إذا كان

لحادثة الغزو على الكويت تأثير في فتح مجالات أوسع لهذه الأطروحات وكانت النتيجة كما يلي:

في مجال التصويت والترشيح فإن العينة انقسمت على نفسها بين مؤيد ومعارض ٥١٪ موافقون، والبقية غير موافقين على هذا الموضوع (انظر جدول رقم B46)، أما عن احتلال المرأة المناصب القيادية، فإن التأييد أكبر إذ بلغ حوالي ٧٣٪ من حجم العينة بينما رفض حوالي ٢٦٪ فقط، أما القضية الثالثة وهي إمكانية تمثيل الكويت دبلوماسيا فإن العينة انقسمت على نفسها مرة أخرى (انظر جدول رقم B47)، إذ بلغ عدد الموافقات على ذلك حوالي ٤٦٪، بينما رفض هذا الموضوع من قبل ٤٩٪.

جدول رقم B46

VALUE LABEL	VALUE	FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUM PERCENT
TRONGLY AGREE	1	66	23.2	24.1	24.1
AGREE	2	72	25.4	26.3	50.4
ISAGREE	3	84	29.6	30.7	81.0
TRONGLY DISAGREE	4	52	18.3	19.0	100.0
	0	10	3.5	MISSING	
	TOTAL	284	100.0	100.0	
Valid Cases	274	Missing Cases		10	

جدول رقم B47

VALUE LABEL	VALUE	FREQUENCY	PERCENT	VALID PERCENT	CUM PERCENT
TRONGLY AGREE	1	48	16.9	17.6	17.6
AGREE	2	84	29.6	30.9	48.5
ISAGREE	3	86	30.3	31.6	80.1
TRONGLY DISAGREE	4	54	19.0	19.9	100.0
	0	12	4.2	MISSING	
	TOTAL	284	100.0	100.0	
Valid Cases	272	Missing Cases		12	

ولعل هذا يشير مرة أخرى إلى أن المجتمع النسائي الكويتي ليس لديه تصور واضح حول هذه القضايا وبالتالي فإنها لا تشكل له أهمية بارزة كما هو متوقع، ولكنه وفي الوقت نفسه نجد أن هناك زيادة في عدد المطالبات بحقوقهن السياسية مقارنة بالخمس سنوات الماضية. ومن هذه المؤشرات، المطالبات المستمرة للقيادات في المجتمع الكويتي بمواصلة الضغط على الحكومة للاستجابة إلى حقوقهن، كما أنه ولأول مرة كان هناك حضور للمشاركة النسائية، ندوات ومناقشات المرشحين لمجلس الأمة السابق نوفمبر ١٩٩٢.

وكذلك ما تورده الصحافة «المحلية» من موضوعات المطالبة بإشراك المرأة وتوسيع قاعدة الناخبين والمرشحين وأن يكون للمرأة الكويتية دور في المجلس القادم لعام ١٩٩٦م.

الخلاصة

الدراسة تدور حول محاور متعددة تقوم أساسا على استطلاع اتجاهات المرأة الكويتية نحو العمل خارج المنزل خاصة بعد التجربة المريرة التي مر بها الشعب الكويتي في أثر العدوان العراقي الغاشم في أغسطس ١٩٩٠. ودامت سبعة شهور حتى فبراير ١٩٩١. وخلال تلك الفترة العصيبة كان للمرأة الكويتية دور بارز في مجالات عدة ليس المجال هنا لحصرها. مما دفعنا إلى تبني هذا البحث، وقياس مدى تأثير تلك الفترة والتجربة المريرة التي مرت بها الكويت وما تبعها من نقص في الأيدي العاملة وتأثير ذلك على تشجيع المرأة الكويتية للخروج إلى العمل خارج المنزل، واعتمدت الدراسة على محددات أساسية في استطلاع الدوافع الأساسية للعمل ودورها في تشجيع المرأة عليه أو حجبها عنه، ومدى قناعة المرأة بالعمل الذي تؤديه، وتأثير نظام الخدم المعمول به في الكويت ودوره في تشجيع المرأة على العمل، وأخيرا رأي المرأة في العمل السياسي كالترشيح والانتخاب وشغل المناصب القيادية الكبيرة.

وتشير الدراسة إلى أن الدوافع الحقيقية لعمل المرأة الكويتية ليست كلها اقتصادية كما هو الحال في بعض المجتمعات، إذ أن للدوافع الأخرى مثل تحقيق الذات، وضمان المستقبل، وتحقيق الطموحات الشخصية والدوافع النفسية الأخرى كإثبات القدرة على الانتاج والعمل بالإضافة إلى الجانب المادي تلعب أدوارا جيدة كدافع للعمل خارج المنزل. ولعل النتائج تشير بطريقة أو بأخرى إلى انتشار الشعور بعدم المساواة مقارنة بالرجل الذي يحظى بامتيازات كبيرة في مجال العمل خارج المنزل في مثل هذا المجتمع التقليدي، وفي ضوء العلاقات الاجتماعية السائدة.

وبالنسبة لفرص العمل بعد الغزو الغادر، خاصة وأن المجتمع الكويتي قد فقد الكثير من

الأيدي العاملة في أثر ذلك ـ فإن الدراسة تري أن هناك نوعا من التغير ولكن ليس بالمستوى الذي تطمح إليه المرأة إذ أن إجابات العينة كانت قد انقسمت إلى مؤيد ومعارض لهذا الموضوع، والواقع أنه لايمكن قياس ذلك بدقة نظرا للوقت القصير الذي أعطى للمسؤولين، إذ انشغل المسؤولون في إعادة إعمار الكويت ومحاولة تلبية الحاجات الأساسية في فترة زمنية قياسية، وعملية تبني مشروعات لإدخال برامج أوسع للمرأة الكويتية تتطلب وقتا أطول من ذلك بكثير، ولعل المستقبل القريب يرينا مستجدات أكثر تفاؤلا نحو قضية المرأة ولو في حدود ما يرتضيه المجتمع من قوالب للعمل.

وكان للتنشئة الاجتماعية، وكذلك لطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع الكويتي الدور الأساسي في تحديد صلاحيات وأدوار كل من الرجل والمرأة وكذلك لطبيعة الأعمال التي يؤديها، وقد أظهرت الدراسة أن هناك نوعا من التفتح السائد في المجتمع الكويتي من حيث تقبل عمل المرأة خارج المنزل وترك الحرية لها لاختيار التخصص الذي يناسبها وكذلك نوع العمل، ولكن هذه الحرية مشروطة في كثير من الأحيان بدوائر محددة مثل تجنب الأعمال التي يتميز بها الرجال حيث لا توجد رغبة لدى النساء الكويتيات العاملات للانخراط في مهن وحرف مخصصة أصلا للرجال، أو اتفق على أن تكون للرجال كما هو الحال في اعمال الميكانيكا وأعمال الكهرباء وغيرها، كما أن هناك توجها نحو المهن التي لا تتطلب الاختلاط بالرجال، وهذا لا ينفي طموحهن ورغبتهن في احتلال المراكز القيادية الكبيرة.

وبالرغم من الاتفاق على أن مسؤولية الأسرة بين الرجل والمرأة إلا أن الشعور العام يكاد يكون شبه متفق عليه من حيث الأدوار المنوطة بأعمال الرجل والمرأة في المنزل كما هو الحال في كل المجتمعات التقليدية الأخرى.

وبالرغم من النظرة التقليدية لطبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة في المجتمع الكويتي إلا أنه من الواضح وكما أظهرت الدراسة أن هناك قناعة إيمانا بهذه النظرة التقليدية، والدليل على ذلك إيمان المرأة العاملة بما تقوم به، وكذلك قناعتها وحبها للدور الذي تؤديه، ولعل هذا يعود إلى تطلعات المرأة الكويتية وتقديرها لطبيعة المعاناة التي تواجه المرأة الغربية عندما تساوت من حيث الحقوق والواجبات وطبيعة النشاطات مع الرجل مما جعلها في وضع لا تحسد عليه. هناك قناعة واضحة لدى المرأة بذلك مع وجود شعور بأنها قادرة على أن تؤدي جميع الوظائف التي يقوم بها الرجل. وأعتقد أن هذا من المسلمات في مجال طبيعة البشر وميلهم لإثبات الذات إذا ما أعطوا الفرصة للتنافس كل حسب قدراته وإمكاناته البشرية.

وتشير الدراسة إلى أن نظام الخدم المعمول به في الكويت اليوم له دور واضح في تشجيع المراة على الخروج للعمل، وجعل حياتها الأسرية أيسر وأسهل، ولكن في الوقت نفسه فإن عدم وجود الخدم في المنازل لن يمنع الكثيرات من مواصلة العمل لما يوفره لهن من اطمئنان للمستقبل وثقة بالنفس، واستقلالية مالية، إلا أن وجود الخدم كما أسلفنا في السابق يعتبر دعامة أساسية في تسهيل حركة المرأة العاملة خارج المنزل.

أما عن الموضوع الأخير الذي تناولته الدراسة وهو موضوع مساهمة المرأة في العمل السياسي كالترشيح والانتخاب وتمثيل الكويت دبلوماسيا، فإن هناك تدرجا في قبول أو رفض هذه الموضوعات، مثل الرغبة في الانتخاب فهي أكبر منها في الترشيح، إذ لا ترى المرأة الكويتية حرجا من مساهمتها في العملية الانتخابية مساواة مع الرجل، إلا أن هناك تحفظا على ترشيح نفسها لعضوية المجلس، إذ أنه لا توجد دلالة احصائية تشير إلى وجود ذلك، ومن الواضح أن المرأة لم تتعود هذه الأجواء، وأن الموضوع بحاجة إلى متطوعات يشرعن في هذا المقام ويكون لهن السبق في ذلك حتى يفتح المجال، ومن الملاحظ أنه ولأول مرة كان هناك حضور نسائي في بعض المقار الانتخابية في الكويت خلال الانتخابات الأخيرة التي جرت لاختيار أعضاء مجلس الأمة بعد التحرير (نوفمبر ١٩٩٢). كما أن هناك بعض الاحتجاجات، وكذلك عقدت بعض الندوات وقد تكون للمرة الأولى بهذا الشكل لمطالبة الحكومة بإشراك المرأة في عملية الانتخابات، وحدث أيضا لأول مرة في الكويت أن يداهم مراكز تسجيل الناخبين بعض النساء ليعلنّ مطالبتهن بتسجيل اسمائهن للمساهمة في عملية الانتخاب، والتي نص عليها الدستور ولكنها غير مطبقة في الكويت إلى الآن.

وفي مقالة للدكتور عثمان عبدالملك في جريدة القبس تحت عنوان المرأة الكويتية وحقها في الانتخاب والترشيح بين الشريعة والقانون في العدد ٦١٤٠/ ٥٨٦، مارس ١٩٩٣، اشارة إلى انه ومنذ ١٤ قرنا أنصف الله المرأة ولذلك يختم الكاتب المقالة بقوله «فاتقوا الله يا أولي الألباب» (٩).

وقد حدد المعارضون اتجاهاتهم كمايلي:

١ ـ الترشيح نوع من الولاية التي قصرها الإسلام على الرجل.

٢ ـ «الرجال قوامون على النساء» والهيئات النيابية قوامة على الدولة.

٣ ـ «للرجال عليهن درجة» تؤكد عدم مساواة المرأة بالرجل.

٤ ـ «النساء ناقصات عقل ودين» حديث يمنع المرأة من الترشيح والانتخاب؟؟

٥ ـ في صدر الاسلام لم يسند للمرأة أي شيء من الولاية.

٦ ـ المرأة عاجزة عن تكوين رأي لتعرضها لعوارض طبيعية.

٧ ـ الانتخاب يستدعي الاختلاط ويعرض المرأة للشر والأذى.

بينما لخص المؤيدون للمرأة اتجاههم بما يلي:

١ ـ يمكن للمرأة أن تكون شاهدة ووصية... وهذا نوع من الوصاية.

٢ ـ قوامة الرجل لا تعني الاستبداد والقهر والحجر والتعالي.

٣ ـ الرجل أعلى درجة في الشؤون العائلية وليس السياسية.

٤ ـ نقص عقل المرأة لا تستسيغه العقول... فهو حديث موضوع.

٥ ـ «المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض» دليل على الاشتراك في سياسة المجتمع.

٦ ـ ليس في الإسلام نص يسلب المرأة أهليتها للعمل النيابي.

٧ ـ الانتخابات عملية توكيلية وللمرأة الحق في توكيل من يدافع عن حقوقها.

ولعل هذا يعطينا تصورا عن وجهات النظر المختلفة حول هذا الموضوع كما يراها أصحاب القرار السياسي في المجتمع الكويتي بين مؤيد ومعارض له.

وأما موضوع التمثيل الدبلوماسي، فإنه لم يحظ بالتأييد الكافي من قبل النساء العاملات كما أوضحت الدراسة، ومن الواضح أن للتنشئة الاجتماعية مفعولها في تحديد أدوار الرجل والمرأة إذ أن هناك شعورا عميقا بين النساء الكويتيات يحدد الأعمال المنوطة بالرجل والمرأة، ويرى أنه من غير المناسب لها أن تكون سفيرة لبلادها في الوقت الحاضر، هذا ما تمليه إجابات العينة وليس بالضرورة أن يمثل رأي كل نساء الكويت.

ومع العودة إلى التساؤلات التي طرحتها الدراسة في بدايتها وهو مدى تأثير حادثة الغزو العراقي على اتجاهات المرأة الكويتية، بما أتاحته من توافر فرص كبيرة للعمل نتيجة لغياب حجم كبير من العمالة الأجنبية عن البلاد، فإن النتائج تشير إلى أن هناك شعورا متزايدا لدى النساء الكويتيات بأن موجة من التغير تشمل المجتمع ككل وأن فرص العمل كبيرة ومتاحة لهن، وأن ليس للغزو فضل فيه، إنما هو حصيلة لما يقدمه المجتمع الكويتي من فرص للتعليم وفرص

العمل للجنسين دون تمييز، فمثلا لا يوجد اختلاف بعدد المدارس وبجميع مراحلها بين البنين والبنات هذا إن لم نقل أن عدد المسجلين في التعليم الحكومي والخاص قد يرجح نسبة البنات على البنين (جدول يوضح نسبة الطلاب في جميع المراحل بنين وبنات) وكذلك عدد الطالبات على المستوى الجامعي. إلا أن لحادثة الغزو دورا في خروج عمالة كبيرة في وقت قصير من الكويت، وقد يعوض في المستقبل من المواطنين والمواطنات إذا ما استغل هذا الوضع بصورة جيدة.

جدول يوضح عدد الطلاب والطالبات المسجلين في التعليم الحكومي وعدد المدارس:

السنة	عدد المدارس	ذكور	إناث
٦٣/ ١٩٦٤	١٥٧	٤١,٥١١	٢٨,٥٩٧
٧٣/ ١٩٧٤	٢٨٧	٩٣,٣٧١	٧٦,٠٤٦
٨٨/ ١٩٨٩	٦٤٢	١٩٠,٦٢٤	١٨٢,٠٦٣

وهذا قد لا يتوفر لبعض المناطق العربية الأخرى، فمثلا بلغ عدد المدارس الخاصة بالبنات مقارنة لعدد المدارس المعدة للبنين في بعض مناطق السودان وخاصة في المناطق الريفية أن مدارس البنات تقل عن ١٠٪ من جملة المدارس وذلك لأن الأسر لا ترغب في تعليم البنت حتى لا تحرم من إسهامها في العمل المنزلي والزراعي (جلال الدين ص ٣٢، ١٩٨٤).

وبالرغم من توافر التعليم دون تمييز في الكويت إلا أن هذا لا يعني أن الضغوط الاجتماعية التي يمارسها الأهل أيضا يتساوى فيها الجنسان، إذ أن الواقع الاجتماعي والأسري يفرض على الفتاة اتجاها معينا نحو تخصصات معينة يتناسب وماتتمناه الأسرة لبناتها، وهذا قد لا يكون هو ما تطمح له بعض الفتيات تماما، وإلا اضطرت إلى خوض مواجهات فردية وجماعية، حتى تكون شعورا عاما بالقناعة بما تختار لها الأسرة أو الخروج على ذلك مع دفع الثمن.

وتؤكد الدراسة مرة أخرى أن المجتمع الكويتي مجتمع تقليدي فيما يخص علاقة الرجل بالمرأة وكذلك في اختيار مجالات عمل المرأة خارج المنزل، إذ بالرغم من امتداد فترة التعليم المنظم للبنات (حوالي خمسين سنة)، وكذلك وجود اكثر من ١٣٠ جنسية من مختلف البلدان العربية وغير العربية في الكويت، وقياسا على حجم الاتصالات بالعالم الخارجي عن طريق

السفر المكثف للكويتيين، والإعلام المفتوح، إلا أن عملية التغير تسير في خطوات بطيئة نسبيا تعكس معها النزعة التقليدية لهذا المجتمع.

وأخيرا فمن غير المستحب إصدار أحكام نهائية حول هذه الموضوعات ذات الطبيعة الداينمكية المتغيرة، والأمر يحتاج إلى سلسلة من الدراسات لتتبع التغيرات المستمرة في هذا الصدد. كما أن الموضوع يتطلب أخذ عينة كبيرة تمثل شرائح المجتمع الكويتي ككل (العينة العشوائية الطبقية Straitified Sampling). لأنه بحسب اعتقادي الشخصي أن المجتمع الكويتي بالرغم من صغر حجمه إلا أن روافد الثقافة متعددة فيه وهذه التعددية يثمر معها نواتج متعددة كالحضر والبدو.. إلى آخر هذه التقسيمات الطبيعية. وعليه فإن وجهات النظر في مثل هذه القضايا يكون لها طابع التباين والاختلاف، وظاهرة الاختلاف هذه ظاهرة صحية وطبيعية، ولكن الحكمة تكمن في طريقة تناولها، وفتح الباب لتبادل الآراء والأفكار والتعبير عن مكنونات النفس بعيدا عن العواطف الزائدة والمصالح الفردية وفق الله الجميع إلى مافيه مصلحة الجميع.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

١ ـ عبدالمنعم شحادة محمود، «الاتجاه نحو عمل المرأة خارج المنزل، مقارنة بين التسلطيين وغير التسلطيين» ـ **مجلة العلوم الاجتماعية** ـ خريف ١٩٨٩، الكويت.

٢ ـ منى يونس، «اعتراضات المرأة العاملة على العمل» ـ **مجلة العلوم الاجتماعية**، شتاء ١٩٨٧، الكويت.

٣ ـ علي عسكر، أحمد عباس عبدالله، «مدى تعرض العاملين لضغوط العمل في بعض المهن الاجتماعية»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، صيف ١٩٨٨ الكويت.

٤ ـ محمد جلال الدين، «التمييز بين الذكور والإناث وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع» . **مجلة العلوم الاجتماعية** ،خريف ١٩٨٤ العدد ٣ ، الكويت.

٥ ـ محمود منسي، «عمل الأم والسلوك الاجتماعي للأبناء من تلاميذ المرحلة الابتدائية بالمدينة المنورة: دراسة مقارنة» . **مجلة العلوم الاجتماعية** ، صيف ١٩٨٨، الكويت.

٦ ـ جهينة سلطان العيسى، «نظرة المرأة العاملة لذاتها النموذج القطري» . **المجلة العربية للعلوم الانسانية** ، خريف ١٩٨٧ ، الكويت.

٧ ـ محمود حسين، «العلاقة بين بعض القيم والتصلب في السلوك الاجتماعي». **المجلة العربية للعلوم الانسانية** ، خريف ١٩٨٧ ، الكويت.

٨ ـ سهام أبو عطية، «الرعاية الوالدية والميول المهنية لدى الطلبة الكويتيين في المرحلة الثانوية» . **مجلة العلوم الاجتماعية**. صيف ١٩٨٩ ، الكويت.

٩ ـ مصطفى أحمد تركي، «الدافعية للانجاز عند الذكور والإناث في موقف محايد وموقف منافسة» . **مجلة العلوم الاجتماعية**، صيف ١٩٨٨ .

١٠ ـ وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية، عدد خاص ـ ١٩٩٠ ـ دولة الكويت.

١١ ـ ناصف عبدالخالق، دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية . **مجلة العلوم الاجتماعية** ، جامعة الكويت ١٩٨١.

١٢ ـ أميمة الدهان، أدوار المرأة في الإسلام، والمرأة العربية في الفكر الإسلامي المعاصر، المؤتمر الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، الكويت من ٢٨ ـ ٣١ مارس ١٩٨١.

١٣ ـ المرأة والعمل، بحوث ودراسات ـ المجلد الأول، والثاني ـ للمؤتمر الإقليمي الثالث

للمرأة في الخليج العربي والجزيرة العربية (من ٢٤ ـ ٢٧ مارس ١٩٨٤) الكويت ـ ١٩٨٥،

١٤ ـ محمد الرميحي، **معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة**، الكويت، ١٩٧٠.

١٥ ـ دلال الزبن، المرأة والعمل، بحوث ودراسات ـ المجلد الثاني للمؤتمر الإقليمي الثالث للمرأة في الخليج العربي والجزيرة العربية (من ٢٤ ـ ٢٧ مارس ١٩٨٤ الكويت).

١٦ ـ ياسين هادى الجسار تنظيم أوقات العمل والراحة للمرأة في اتفاقيات العمل الدولية، المرأة والعمل، بحوث ودراسات، المجلد الثاني، للمؤتمر الإقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية (من ٢٣ ـ ٢٧ مارس ١٩٩٤ الكويت).

١٧ ـ جريدة القبس ـ العدد ٦١٤٠/ ٥٨٦ ـ الجمعة ١٢ مارس ١٩٩٣.

١٨ ـ إسحق القطب/ دور المرأة في ظل القيم والتقاليد السائدة في المجتمع الكويتي ـ الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية/ الكويت ١٩٧٥.

١٩ ـ نوال السعداوي/ عن المرأة ـ دار المستقبل العربي ـ القاهرة ـ الطبعة الاولى ١٩٨٨.

المراجع الأجنبية:

1- El-Saadawi, Nawal. The Hidden Face of SVE: Women in the Arab World. Translation by Serif Hetata, London: Zed Press, 1980.

2-Al-Dhafiri M, Abdul Wahab,Labor Force Participation, and Equality. Dissertation Requirements for the PH.D Degree From School of the Ohio State University. U.S.A. 1987.